الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية العشرون

الجلسة العامة ٦
الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جيليه (جنوب أفريقيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كونستانتينوس غيتوناس، وزير الصحة في اليونان.

السيد غيتوناس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، وأنا أخاطب هذه الدورة الاستثنائية التاريخية باسم حكومة اليونان، أن أتقدم بتهاني إلى رئيس الجمعية العامة على الطريقة التي يدير بها مداولاتنا. وأود أيضا أن أشيد برئيس الهيئة التحضيرية، ممثل البرتغال، للطريقة الممتازة والفعالة التي اتبعها في أداء مهامه.

لقد أدلى معالي السيد جون بريسكوت، نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة، الذي تكلم باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي في جلسة الأمس، ببيان هام، تؤيده حكومتي تأييدا تاما.

إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، المكرسة لمشكلة المخدرات، تتيح فرصة ممتازة لتقييم جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة المخدرات العالمية، وللتأمل في إنجازاتنا الماضية - وفي بعض الإخفاقات - ولتجديد وتعزيز التزامنا بمكافحة المخدرات بشكل حاسم. ولذلك فإننا نعتبر هذه الدورة حدثا ذا أهمية استثنائية، ونقطة تحول حقيقية ينبغي أن تتوج بل وستتوج بالنجاح.

ومما لا شك فيه أن الشروط الأساسية لنجاح مكافحة المخدرات تتمثل في أن تضطلع كل دولنا، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها على حد سواء، بقسطها العادل من المسؤولية في هذا الجهد المشترك، وأن تمد الأمم المتحدة، التي لا تزال تمثل أفضل أمل للإنسانية، بالوسائل اللازمة لتنفيذ الولاية الخاصة التي أنطنا نحن الدول الأعضاء المنظمة بها. ونحن نعتقد أيضا أن مشكلة المخدرات لا يمكن أن تعالج بطريقة ناجحة إذا لم تكافح وتستأصل العلل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في الفقر، والبطالة، والتفرقة العنصرية، وكراهية الأجانب، والاستبعاد الاجتماعي وغير ذلك من العلل.

ومسألة مكافحة المخدرات ذات أهمية عالية في جدول الأعمال السياسي للحكومة اليونانية. فنحن نعتبر المخدرات شرا اجتماعيا له أبعاد في غاية الخطورة، إذ

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

أنه يهدد الشباب بصفة رئيسية، وهم أغلى ثروة في بلدنا. وهناك نهج وطني لمواجهة مشكلة المخدرات في اليونان. ولذلك، تم بمبادرة من رئيس الوزراء اليوناني، السيد كوستاس سيميتيس، تم إنشاء لجنة برلمانية دائمة معنية بالمخدرات، تمثل فيها كل الأحزاب السياسية في البرلمان اليوناني.

واليونان بسبب موقعها الجغرافي في المنطقة الحساسة من جنوب شرق أوروبا، وحدودها الساحلية الممتدة، والعدد الكبير من جزرها الذي يبلغ نحو ٣٠٠٠ جزيرة، تعاني من الآثار المترتبة على هذا الوضع، مثل زيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها. أما من ناحية الالتزامات التعاقدية، فإن اليونان، الملتزمة التزاما تاما بمكافحة المخدرات، قد صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتنفذها تنفيذا تاما.

كما أن الحكومة اليونانية أصدرت تشريعات صارمة لمكافحة المخدرات وأشكال الإجرام ذات الصلة كغسل للأموال، ورصد السلائف الكيميائية.

وكاعتراف بمساهمة اليونان في إقامة أواصر التعاون والتفاهم المتبادل مع بلدان المنطقة، فإن مجموعة دبلن، وهي مؤسسة شكلت لمكافحة المخدرات، قررت مؤخرا تجديد ولاية اليونان كرئيس لمنطقتي البلقان والشرق الأوسط لعامين آخرين. كما أود أن أذكر أن لدينا في بلادي منسق وطني لمسائل المخدرات، تتمثل مسؤوليته الرئيسية في صوغ المواقف اليونانية الوطنية ذات الصلة بالتعاون الوثيق مع السلطات المختصة، وتقديمها في المحافل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أربع خدمات عامة مستقلة تتعاون مع قوة إنفاذ قانون المخدرات وهي: قوة الشرطة، وإدارة الجمارك، ومكتب الجرائم المالية والاقتصادية وسلطة الموانئ. وإنشئ جهاز مشترك لتنسيق أنشطة هذه الخدمات الأربع وجمع المعلومات وتقييمها ونشرها.

وهناك قاعدة تتبعها الحكومة اليونانية هي إيلاء أولوية قصوى لوضع وتنفيذ سياسة وقائية ضد المخدرات. وفي هذا السياق، أنشأنا منظمة تضطلع، في جملة مسؤوليات أخرى، بمهمة نشر المعلومات وإذكاء الوعي العام وتعزيز الأنشطة الوقائية التي تنفذها السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وفي ميدان العلاج، أنشئت برامج تستهدف تطهير مدمني المخدرات وخفض الأضرار اللاحقة بهم. والتأهيل الاجتماعي للمدمنين السابقين مهمة رئيسية أيضا. واتخذت الحكومة اليونانية إجراءات مناسبة لتشجيع القطاعين العام والخاص، من خلال تقديم الإعانات المالية، على توظيف المدمنين السابقين. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء اليوناني نفسه، قام قبل ثلاثة أسابيع بتدشين وحدة جديدة للمدمنين الذين لديهم الاستعداد للخضوع للمعالجة.

إننا نقف عند مفترق طرق في الكفاح ضد المخدرات. فالتحدي ماثل أمامنا، وعلينا أن نواجهه. ولن يكون لنا هذه المرة أي عذر إذا فشلنا. فليس لنا الحق في أن نخذل أطفالنا وأحفادنا في أوطاننا الذين يتطلعون إلى أن نخبرهم بأننا لم نضع فقط حجر الأساس للبناء أثناء هذا اللقاء التاريخي، بل إننا حسمنا أمرنا فعلا لإقامة مجتمع خال من المخدرات على نطاق العالم.

وأخيرا، يكون من التقصير عدم التذكير بما قاله أبقراط، الأب اليوناني للطب، في الإشارة إلى الممارسة الطبية: "درهم وقاية خير من قنطار علاج". فلنتبع ببساطة هذه النصيحة الحكيمة، إذا أردنا أن نحقق نتائج ملموسة في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وإذا أردنا أن ننشئ في بداية القرن المقبل عالما يخلو من المخدرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الصحة في اليونان على بيانه.

أعطي الكلمة لمعالي وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في غابون السيد كاسيمير أويي مبا.

السيد أويي مبا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بسبب انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الآن في واغادوغو، لم يتمكن رئيس الجمهورية الغابونية، صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو، من الحضور إلى نيويورك، كما كان يود ليشارك في هذه الدورة الاستثنائية. وقد طلب إليّ أن أنقل اعتذاره لأعضاء الجمعية وأن أؤكد لهم دعمه الكامل.

ويشرفني أن أتكلم باسم الرئيس بونغو، وباسم الغابون، لأنضم إلى المشاركين الآخرين في استعراض مدى ما وصلنا إليه ودراسة أفكار جديدة في حربنا ضد آفة

المخدرات العالمية، وهي آفة يجب علينا جميعا أن نرص الصفوف في مكافحتها. فمكافحة المخدرات تتطلب إرساء أسس عالم من السلام والاستقرار والتقدم الإنساني. وتتطلب ضمان أمن الأفراد والشعوب. وتتطلب منع الجريمة والإرهاب. كما أن مكافحة المخدرات تتطلب ضمانات لاحترام حكم القانون وحقوق الإنسان. وأخيرا، فإنها تتطلب إتاحة المجال أمام شبابنا للتمتع بالصحة البدنية والقوة الأخلاقية وذلك كي يشاركوا بفعالية في حياة بلدانهم.

ومما يبعث على الارتياح أن المنظمة اعترفت بالطابع الإجرامي للاتجار بالمخدرات واختارت اتباع نهج عالمي للتصدي لهذه الآفة - وهي آفة لا ينجو منها أي بلد.

وإدراكا من الغابون لتهديد المخدرات، عقدت أولى حلقاتها الدراسية الوطنية المعنية بالمخدرات في حزيران/يونيه ١٩٨٩، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، كانت ليبرفيل مكان انعقاد أول حلقة دراسية بشأن المخدرات لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى. ويجسد هذا اهتمام السلطات الغابونية بهذه المسألة واعتزامها تنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٠، التي أعلنت أن الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٠ هي عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

ومنذ ذلك الوقت، كثفت الحكومات كفاحها ضد هذه الظاهرة المرعبة، وبرز العديد من المبادرات. واليوم، فإن السلطات الغابونية لا تدخر جهدا لمساعدة الوكالات والمنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بتدابير وقائية في الأماكن التي تتعرض لمخاطر كبيرة، مثل المدارس والجامعات. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض الأنشطة التي تضطلع بها بلادي في هذا الصدد. لقد اعتمدنا في ١٩٩٣ إصلاحا تشريعيا لتكييف قوانيننا مع ظاهرة المخدرات من خلال إدراج أحكام تتعلق بالوقاية والعلاج والعقاب. وشمل هذا أيضا تحديد الجرائم والعقوبات والإجراءات الجنائية. وأود كذلك أن أشير إلى افتتاح إدارة معالجة الإدمان على المخدرات في مستشفى ميلين للأمراض النفسية خارج ليبرفيل. وتخطط الحكومة لإنشاء مركز للعلاج وإعادة الإدماج لمدمني المخدرات والكحول.

والتزام الغابون بتنفيذ سياسة واقعية لمكافحة المخدرات تتجسد في السنوات الأخيرة في عدد من الأنشطة، في مقدمتها إنشاء مكتب لمكافحة المخدرات، وإنشاء مختبر إقليمي للسميات وإنشاء لجنة وزارية لمكافحة الإدمان على المخدرات.

وبطبيعة الحال، فإن بلدي من البلدان الموقعة على الصكوك الدولية بشأن المخدرات: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. والغابون بصفتها الرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، دعت مؤخرا إلى اجتماع لوزراء الدفاع والداخلية في منطقتنا دون الإقليمية، عقد في ليبرفيل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ - وهو الاجتماع الأول من نوعه منذ حصولنا على الاستقلال. وكان الغرض من الاجتماع استعراض جميع العوامل في تعزيز الثقة والسلام والأمن في أفريقيا الوسطى. وتحديدا، درس الوزراء إمكانية إنشاء برنامج لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المنطقة دون الإقليمية في أقرب وقت ممكن.

وقد أكدوا على الضرورة الملحة لاعتماد تدابير فعالة تساعد في القضاء على انتشار آفة المخدرات. ومن بين التوصيات التي اعتمدت نتيجة العمل الذي اضطلع به في ذلك الاجتماع إنشاء فرقة عمل تقنية تابعة للشرطة يكون هدفها التعاون بين مختلف مؤسسات الشرطة؛ وزيادة مستوى اليقظة على النقل عبر الحدود عند معابر الحدود؛ وإنشاء أو تحسين أجهزة مراقبة الحدود، والكشف عن المواد الممنوعة على الحدود البرية والجوية والبحرية.

وإنني أناشد هنا المجتمع الدولي أن يعترف ليس فقط بجهود بلدي الغابون، بل أيضا بجهود جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية في حربنا ضد انتشار المخدرات.

وكما قال جميع المتكلمين الذين سبقوني، فإن الموضوع الذي يجمعنا اليوم موضوع خطير ومقلق. والواقع، إنه منذ انعقد أول مؤتمر بشأن هذه المسألة في ١٩٠٩، في شنغهاي، حدثت أمور كثيرة جدا: فقد أنشئ تدريجيا نظام للقواعد والأنظمة الدولية، واعتمدت صكوك دولية تأذن للحكومات بممارسة رقابة متزايدة على تداول المخدرات والمؤثرات العقلية. وانعقدت هنا في

١٩٩٠ الـــدورة الأخيرة للأمـــم المتحدة المكرسة لهذه المسألة.

ولذا، فقد حان الوقت لقطع التزام حاسم على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية - لكي تتحقق على نحو كامل الأهداف التي أرسيناها في ١٩٩٠. وفي هذا الصدد، فإن لجنة المخدرات يجب أن تظل الهيئة الرئيسية المنوط بها مهمة الإشراف على الحالة العالمية للمخدرات، وتقديم توصيات تتعلق بتعزيز المراقبة الدولية. وبالنسبة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فإنها يجب أن تظل السلطة الرئيسية للتحقق من تنفيذ الحكومات للاتفاقيات. وأخيرا، فإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يجب أن يكون قادرا على مواصلة الاضطلاع بدوره كمنسق لأنشطة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات.

ويحدوني الأمل في أن تقوم معظم البلدان المتقدمة النمو بتقديم ما لديها من تجارب ودراية فنية وتقنيات إلى البلدان النامية، لأننا جميعا ننتمي إلى عالم واحد والحرب ضد المخدرات ينبغي أن يشنها الجميع بصورة مشتركة.

صحيـــح أن الغابون لا تعد حاليا من كبار منتجي أو موزعي المخدرات، إلا أنهـــا تتأثر بها وتشعر بالتالي بالتضامن مع جميع أولئك الذين يحاربون هذه الآفة. ولهذا أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تدلل الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني - وباختصار، جميع أولئك الذين يعملون على مكافحـــة المخدرات - على التصميم والتضامن لضمـــان نجاعة واستقرار عالمنا، وبخاصة صحة وقوة شبابنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيـــر الدولة، ووزير الخارجية والتعاون في غابون على بيانه.

أعطـــي الكلمة الآن لمعالي وزير الداخلية والأمن في غينيا، السيد سيكو غوريسي كوندي.

السيد كوندي (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أعرب للرئيس عن سرور وفد بلدي لرؤيته يترأس أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للكفاح المشترك ضد مشكلة المخدرات العالمية. وفي الوقت نفسه، أود أن أجدد للأمين العام، السيد كوفي أنان، دعم فخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيـــا، وتشجيعه المخلص له، على ما يبذله من جهود لا تكل للنهوض بالمثل النبيلة الواردة في ميثاق منظمتنا وتحقيقها.

إن العقاقير والمخدرات والمؤثرات العقلية هي اليوم محط قلقنا الكبير، فهي تتطلب من الانسانية جمعاء إيلاء تفكير أعمق وأكثر واقعية في طريقة القضاء على هذه الآفة التي وصلت في السنوات الأخيرة إلى درجة تثير الإزعاج. ولهذا، فإن بلدي، الذي يواصل تعزيز قوانينه في الكفاح ضد العقاقير والمخدرات، والمؤثرات العقلية، يرحب بهذه الدورة الاستثنائية ويناشد الدول الأعضاء فـــي الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير مشتركة وملموسة وديناميكية لتدمير الشبكات الوطنية والدولية العاملة في إنتاج هذه المواد والاتجار بها واستهلاكها.

واليوم، يقف الناس دون رضاهم شهودا على انتشار هذه الآفة، التي تؤثر، من ناحية، على جميع فئات المجتمع، وبخاصة أقل الفئات مناعة - أي الشباب - وتؤدي، من ناحية أخرى، إلى وقوع الفواجع في أوساط الأسر، وتعزز الجريمة والانحراف. ولهذا فإن حكومة جمهورية غينيا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بدأت في تطبيق برنامج متكامل للتربية الوقائية سيدرج في المنهاج الدراسي للمدارس، ومعاهد التدريب المهني والجامعات. ويستهدف هذا البرنامج إنقاذ الشباب، الذين هم الضحية الأولى للمخدرات، والذين يقعون في الشرك لدى تجاوزهم طور الطفولة، ليسقطوا بعدئذ ضحية لأمراض الإنسانية الخطيرة.

وترحب الحكومة الغينية بمبادرة اليونسكو، المتمثلة باختيار يوم ٨ حزيران/يونيه المشهود لكي تدشن رسميا في غينيا هذا البرنامج الهام، وإنني مقتنع بأن ما لهذا البرنامـــج مـــن أثر، سيدعم البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات ويعزز حدوث خفض كبير في الطلب.

وإدراكـــا مـــن حكومة جمهورية غينيا للمدى الذي وصلت إليه هـــذه الآفة، فقـــد صدقت على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ونفذت سياسات تكافح فعلا هذه المشكلة. وتشمل هذه السياسات وضع واعتماد وإصدار سلسلة من الصكوك القانونية والتنظيمية بهدف القضاء على المخدرات غير المشروعـــة وإنتاجها واستهلاكها. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الوطنيـــة لمكافحة

المخدرات ووسائط الإعلام الوطنية، والنقابات والزعماء الروحيين والمنظمات غير الحكومية، تكرس نفسها من الآن فصاعدا لتنظيم المؤتمرات وعقدها بصورة منتظمة لإذكاء وعي الفئات الاجتماعية المستهدفة بالمشكلة، وشرح الطريقة التي يمكن فيها لهذه الآفة أن تدمر الصحة العامة واقتصادنا الذي لا يزال هشا.

واسمحوا لي هنا أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان والمنظمات الدولية التي قدمت مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف إلى جمهورية غينيا. وهذا التعاون أتاح لمؤسساتنا الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات أن تحقق نتائج مقنعة. وهذه المؤسسات هي كما يلي: اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة المخدرات التي أنشئت بموجب المرسوم رقم ٦٧ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، والتي تنسق جميع أنشطة مكافحة المخدرات في أنحاء البلاد، وفقا للمجالات الأربعة التي أنشأتها الأمم المتحدة أي، الوقاية، والقمع، والعلاج، والتأهيل الاجتماعي؛ والمكتب المركزي لمكافحة المخدرات، الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم ٦٦ الصادر في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، ويضطلع بمسؤولية تنسيق جميع الخدمات المتصلة بقمع المخدرات: أي الشرطة، والدرك، والحرس الجمهوري.

ومنذ ١٩٩٥ حتى الآن، أسفرت العمليات التي اضطلعت بتنفيذها المؤسسات الوطنية لمكافحة المخدرات عن المضبوطات التالية: ٧٢٧,٩٢٩ كيلوغراما من القنب، و ١٦,١ غراما من الكوكايين و ٦٢٦,٩ ١ غراما و ٧٠ رزمة صغيرة من الكوكايين، و ٥٠٠ ١٨٢ ١١ حبة إفيدرين، و ٢١ حبة أمفيتامين و ٠٥٢ ٢ حبة دياجيبان. وهذه الإحصاءات المعبرة تبيّن بالتأكيد إرادة حكومة غينيا على الاضطلاع بتنفيذ جميع الاستراتيجيات بقوة، لكي تقضي بصورة منتظمة ونهائية على هذه الآفة في أنحاء العالم.

ولن نكف عن التشديد على أننا، على الصعيد العالمي، يجب أن نحدد ونعرّف بوضوح السبل والوسائل لمنع عودة تجار المخدرات والمؤثرات العقلية الذين سبق القبض عليهم إلى توزيعها. وهذه المسألة في جمهورية غينيا تتسم بأهمية بالغة وتم البت فيها بموجب المرسوم رقم ١٥٨ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١، الذي أنشأ لجنة وطنية لإحراق وإبادة المخدرات المصادرة. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن السلطات الإدارية المحلية ومعها سلطات المجتمعات المحلية اللامركزية تشترك في الكشف عن مزارع القنب الهندي وتعيين مواقعها والقضاء عليها، في جميع الأراضي الوطنية.

ومع هذا، فعلى مدى الأعوام السبعة الماضية، استوعبنا أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ وفيما نعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوضع، يزداد علمنا كل يوم بزراعة الحشيش الهندي وعن تهريبه وغيره من المخدرات على طول حدودنا. ولذا، فإنه يجري الآن اختبار نهج جديدة لإقامة رقابة صارمة على مناطق استقبال اللاجئين وخاصة عند الحدود الغينية وفي أماكن معينة في غينيا السفلى.

ونحن نتطلع إلى تغطية جميع أراضينا الوطنية بتطبيق اللامركزية تدريجيا في المكتب المركزي لمكافحة المخدرات واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالقضاء على المخدرات. وللأسف فإننا نشعر بالإحباط بسبب نقص الموظفين المؤهلين والمعدات المناسبة. وفي مجال الوقاية على الصعيد الوطني، فإننا تمشيا مع سياسات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وضعنا استراتيجيات للترويج لمحاصيل بديلة وغيرها في مناطق زراعة الحشيش. ويلزمنا المزيد من دعم المجتمع الدولي حتى نستطيع تعويض ما ينقصنا وزيادة دينامية سياستنا لمكافحة المخدرات.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للجمعية التزام وتصميم الحكومة الغينية على الوفاء بواجباتها في المعركة العالمية لمكافحة المخدرات حتى نستطيع أن نشهد جميعا مقدم عالم خال من المخدرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الأمن الغيني على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الحاج عبد الله إبراهيم، وزير العدل والمحامي العام في نيجيريا.

السيد إبراهيم (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر لكل من واسونا عبر الهاتف أو بالزيارات بمناسبة وفاة رئيس دولتنا، القائد العام لقواتنا المسلحة، الجنرال ساني أباشا، بالأمس.

لاشك أن من أبرز الإنجازات المسجلة في المعركة العالمية ضد المخدرات غير المشروعة، اعتماد اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لهذا الإنجاز، فمن الملائم أن نسترجع ما فات ونقيم جهودنا. وإعمالا لاتفاقية عام ١٩٨٨، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة القرار S-17/2 في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠. وأرفق بذلك القرار الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي الذي حدد الأهداف والتدابير المطلوب ترجمتها إلى واقع. فطالب برنامج العمل جميع الدول بأن تصغ سياسات وهياكل بهدف القضاء على آفة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها.

وبعد اعتماد اتفاقية عام ١٩٨٨، بل وقبل اعتماد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي، سنّ بلدي نيجيريا، المرسوم رقم ٤٨ لعام ١٩٨٩ الذي أنشأ الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات. وعهد إلى الوكالة بسلطات واسعة لمكافحة آفة المخدرات في جميع مظاهرها. وفي السياق ذاته، أنشئت في عام ١٩٩٣ الوكالة الوطنية لتنظيم الأغذية والعقاقير ومراقبتها بغية تنظيم تصنيع واستيراد جميع أنواع العقاقير إلى البلد لضمان مشروعيتها وملاءمتها للاستعمال العام. وخدمات هذه المنظمة مسجلة ومعلومة للجميع.

وقطعت حكومتي شوطا أبعد من ذلك، حيث اعتمدت تدابير إضافية في معركتها المستمرة ضد الاتجار غير المشروع بالعقاقير وإساءة استعمالها. ومن ذلك وضع سياسة وطنية لمكافحة المخدرات وغسل الأموال والتدليس المسبق في الرسوم، إلى جانب إجراءات محكمة للتنفيذ؛ وإنشاء فرقة عمل وزارية لجرائم المخدرات والجرائم المالية، أعضاؤها جميعا من الوزراء؛ وتعيين مستشار خاص لرئيس الدولة لشؤون الجرائم المالية وجرائم المخدرات، لتنسيق جهود جميع الوكالات ذات الصلة، ولتقديم المشورة بشأن المبادرات والسياسات الجديدة؛ وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالمخدرات، لتيسير التعاون بين الوكالات المسؤولة عن مكافحة المخدرات وإنفاذها؛ ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تمشيا مع برنامج عمل الأمم المتحدة العالمي؛ وسن المرسوم الخاص بغسل الأموال والتدليس المسبق في الرسوم؛ وإنشاء المزيد من محاكم الجرائم المتنوعة وتعزيز القائم منها لتيسير محاكمة مجرمي المخدرات؛ وإنشاء مراكز أخرى لتأهيل المدمنين وإعادة تجهيز المراكز القديمة.

وحققت المبادرات التي ذكرتها قدرا كبيرا من النجاح في جهودنا لمكافحة المخدرات. فالوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات والوكالة الوطنية لتنظيم الأغذية والعقاقير ومراقبتها، وهما الوكالتان الرئيسيتان لإنفاذ قوانين المخدرات، قد قلصتا بالفعل من آفة المخدرات في مجالي الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. وحظيت هذه الجهود بثناء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقاريرها في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وبالتحديد لاحظت الهيئة بارتياح في تقريرها لعام ١٩٩٧، نجاح حملة القضاء على القنب التي شنتها نيجيريا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى آب/أغسطس ١٩٩٧ والتي أدت إلى تدمير أكثر من ٦٠ طنا من القنب. وفي لقاء إعلامي نظمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بمقر الأمم المتحدة في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ لوحظ أن معظم أقطاب وتجار المخدرات في نيجيريا قد فروا إلى بلدان مجاورة.

ولتعزيز هذه المكاسب، وإدراكا بأن إقامة مجتمع خال من المخدرات أكثر أمنا وأقل تكلفة من التصدي لمعالجة المدمنين وتأهيلهم، فقد وضعت نيجيريا استراتيجية متماسكة لخفض الطلب على المخدرات. وتنفذ هذه الاستراتيجية عن طريق عدة برامج عريضة القاعدة تشمل التوجيه وإسداء المشورة وتوعية الجماهير والرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل والتثقيف في أمور المخدرات في المدارس وبين الجماهير، وتكثيف البحوث وجمع البيانات. ونعرب عن امتناننا في هذا الصدد، للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي أبرزت إنجازاتنا في تقريرها الحالي الذي ذكر بالتفصيل أن نيجيريا أحكمت قبضتها على المؤثرات العقلية، مما أدى إلى مصادرة كميات كبيرة من المخدرات المحولة، فحالت بذلك دون وصول الملايين من جرعات الشوارع إلى أسواقها غير المشروعة. كذلك ذكر التقرير أن ثمة دلائل على أنه بسبب تعزيز الضوابط أصبح استخدام الموانئ البحرية والجوية في نيجيريا من قبل المتجرين بالمخدرات للنقل العابر للكوكايين والهيروين أقل تواترا الآن من ذي قبل.

وسعيا لتحقيق أهداف المبادرات الدولية المختلفة، ما فتئت نيجيريا تستطلع باستمرار الجهود دون الإقليمية والإقليمية والعالمية المبذولة حاليا من أجل الحد من آفة المخدرات غير المشروعة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، ترأست نيجيريا بنجاح مؤتمر الوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات في منطقة غرب أفريقيا دون

الإقليمية واعتمد المؤتمر إعلانا سياسيا وخطة عمل بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات للفترة ١٩٩٧ ٢٠٠١. وهذا الاعلان وافق عليه بعد ذلك مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا ، نيجيريا في آب/أغسطس ١٩٩٧. كما وقعت نيجيريا، وهي في طور التفاوض، على مذكرات تفاهم ثنائية مع بعض البلدان بشأن مكافحة المخدرات والجرائم المالية.

وأحد المجالات ذات الأهمية بالنسبة لنا في نيجيريا، بل في كل أفريقيا، والذي نعتقد أنه ينبغي تناوله في سياق مداولاتنا هو مسألة زراعة القنب الواسعة الانتشار في أفريقيا. وكما تعلم الجمعية أن القنب هو المخدر غير المشروع الأوسع إساءة للاستعمال في أفريقيا، على الرغم من أن نسبة كبيرة من القنب يزرع بهدف التصدير، وإن زراعة القنب واساءة استعماله يضران بالدول الأفريقية في مجالات الصحة العامة والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي. وهناك زيادة في الاتجار بين القارات في القنب وسائر المخدرات غير المشروعة.

وبصدد المشكلة العالمية لإساءة استخدام القنب، هناك حاجة إلى التزام أكبر بالقضاء على زراعات القنب أينما زرعت. وفي هذا الصدد فإن خطة العمل التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإبادة المحاصيل المخدرة ينبغي أن تتضمن أنشطة من أجل استئصال مزروعات القنب.

وأخيرا، نرى أن الوقت قد حان لكي نفهم بشكل أفضل مشكلة المخدرات. فمشكلة المخدرات ذات طبيعة عالمية. وهي لا تميز بين البلدان النامية والمتقدمة النمو في أثرها. لذلك ينبغي تحاشي استفراد بلدان معينة بالإدانة. وكما أكدنا دوما حتى يمكن تسجيل انجاز ملموس في مجال مكافحة المخدرات، يحتاج الأمر إلى إعادة تشخيص المشكلة. فالمخدرات، شأنها شأن جميع السلع التجارية، تخضع لمبادئ الاقتصاد وخاصة قانون العرض والطلب، واستهلاك المخدرات هو الذي يديم إنتاجها والاتجار بها. لذلك فإن إعادة تقييم المشكلة ينبغي بالضرورة أن يتناول مشكلة الاستهلاك. وهذه الدورة الاستثنائية توفر محفلا مناسبا لهذه العملية. ونيجيريا لا تزال على استعداد للاشتراك اشتراكا نشطا في هذه الدورة الهامة من أجل رفاه شعبنا بصفة خاصة والإنسانية بصفة عامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العدل والنائب العام في نيجيريا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد خليفة الشعالي، قائد ومدير عام وحدة طيران الشرطة، بوزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة): إنه لمن دواعي سرورنا أن تشارك الإمارات العربية المتحدة ضمن هذا الحشد الدولي الذي يمثل العالم في مسعى نبيل غايته حماية كل البشر من الآثار المدمرة لسوء استخدام المخدرات، دون تفرقة في العرق والوطن أو اللون والمعتقد.

وتحية خاصة لفخامة الرئيس المكسيكي الذي بادر بالدعوة لهذا الاجتماع، والتحية موصولة إلى المنظمة الدولية وجميع القائمين عليها ولكل الدول التي استجابت لهذه الدعوة في تظاهرة دولية يجمعها الاتفاق التام على خطورة الظاهرة وجسامة الخسائر، ويحدوها الأمل في أن تتمكن من تملك الوسائل والإمكانيات اللازمة لوقاية مجتمعاتها وحمايتها من هذا الخطر الداهم.

شاءت إرادة الله أن نكون جغرافيا في منطقة وسط بين شرق العالم وغربه، الأمر الذي يجعل بلادنا عرضة لهذا الوباء الفتاك. ومن استشعار واع لهذا الخطر، وبعد أن أثبتت الدراسات المحلية أن المخدرات تستفحل في أوساط الشباب أكثر من غيرهم، فقد قامت بلادي بخطوات وقائية تمثلت في رسم استراتيجية وطنية تنسجم مع القيم الاجتماعية وتسخر أدوات الضبط الاجتماعي للوقاية من المخدرات.

وتكاد أن تجمع الدراسات المتخصصة في بلادي على أن مؤسسات الجريمة المنظمة تتصيد العاطلين عن العمل من أجل تجنيدهم في خدمة مشاريعها الإجرامية عموما وجرائم المخدرات على وجه الخصوص. لهذا كان لبلادي موقف حازم، حيث تم إيجاد فرص عمل لجميع المواطنين. بالإضافة إلى ذلك فإن الدول قامت بصرف مكافآت مالية مجزية لأفراد المجتمع المتعاونين مع أجهزة العدالة الجنائية والشرطة في الإبلاغ عن جرائم المخدرات، مما ساهم في فتح قنوات التعاون بين الشرطة والجمهور وأسس قاعدة هامة للمعلومات الجنائية. وتمت زيادة كفاءة الأجهزة الأمنية وإمدادها بالعناصر البشرية المدربة

والقادرة على مكافحة المخدرات وفق أحدث الأساليب العالمية، إضافة إلى إنشاء أجهزة الرصد والمراقبة الحديثة على حدود الدولة ومنافذها البرية والبحرية والجوية، وذلك لدرء الدخول أو المرور للمخدرات. وإنشاء المصحات الخاصة بعلاج المدمنين وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع وفق أحدث الأساليب، هذا بالإضافة إلى توجيه الخدمات الطبية للتعاون مع الأجهزة الأمنية لإعطاء أولوية خاصة لعلاج وتأهيل الذين وقعوا ضحية لهذه السموم.

وقد أثمرت هذه البرامج التي ساهمت فيها مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية، وتمكنت الأجهزة الأمنية اعتبارا من عام ١٩٩٥ وحتى الربع الأول من عام ١٩٩٨ من ضبط ٦٨٩ ١ قضية مخدرات و ٦٨٧ ٢ متهما، وبلغت كمية المخدرات المضبوطة عشرة أطنان وأربعمائة كيلوجرام من الحشيش، و ٨٣ كيلوجراما من الأفيون و ١٤٢ كيلوجراما من الهيروين، وسبعة ملايين حبة من الكبتاجون، هذا بالإضافة إلى ضبط مصنعين لإنتاج الحبوب المخدرة.

وقد قامت أجهزة الوقاية ومكافحة المخدرات بالتنسيق مع المؤسسات التشريعية بسن وتنقيح التشريعات التي تضمن التصدي لهذه الظاهرة وفق المتطلبات الإقليمية والعالمية، كما تم اتخاذ التدابير الوقائية المصرفية والإدارية التي تحول دون وقوع عمليات غسيل الأموال تمهيدا لاستصدار قانون يحظر هذه الأنشطة.

كما تم التنسيق بين الجهات الأمنية والقضائية لإجراء رقابة صارمة على حركة إنتاج وتداول المواد الكيميائية والسلائف التي تدخل في الصنع غير المشروع للمخدرات، الأمر الذي يمهد الطريق لاستصدار القانون الذي يحكم هذا الموضوع في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

وإيمانا من بلادي بأهمية التعاون الدولي في مجالات الوقاية ومكافحة المخدرات فقد بادرت بالتصديق على اتفاقيات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨. هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم مع عديد من الدول الشقيقة والصديقة تنصب كلها في مجالات التصدي لجرائم المخدرات، ونحاول جهدنا أن يكون لنا تواجد في كل المحافل الدولية التي تعقد تحت مظلة المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.

وتجسيدا لهذا التعاون الدولي فقد تمكنا من فتح قنوات مباشرة مع أجهزة المكافحة في كثير من الدول، مما نتج عنه فتح مكاتب ارتباط في بعضها، الأمر الذي ساهم في سرعة تمرير المعلومات وإحباط كثير من العمليات الإجرامية.

اسمحوا لي أن أعلن من على هذا المنبر أن الإمارات العربية المتحدة تدعم وتؤيد جهود المنظمة الدولية في برنامجها الخاص بالقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة حتى عام ٢٠٠٨، ومشروع إعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وخطة عمل مكافحة صنع المنشطات والأمفيتامينات، ومراقبة السلائف، وتدابير تعزيز التعاون القضائي، ومكافحة غسل الأموال، والإعلان السياسي الذي نعتبره صكا متكاملا يعتمد على صلابة الشرعية الدولية، ويؤمن التعاون الدولي في إطار هذه الشرعية، التي أتينا جميعا لنقول لها نعم، وعلى بركة الله.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة السيد خليفة الشعالي، قائد ومدير عام وحدة طيران الشرطة بوزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد سيدني موفامادي، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا.

السيد موفامادي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تكتسي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أهمية تاريخية بالنسبة لجنوب أفريقيا حيث تعقد في وقت نجد فيه أن بلدنا، بعد أن انتهى من عملية التحول السياسي، لديه الآن الإرادة والبصيرة والتركيز لتحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين. وأحد العناصر الهامة لتلك الحياة الأفضل هو توفير بيئة خالية من المخدرات.

وقد وفر لنا تقرير لجنة المخدرات، بالإضافة إلى البيانات التي ألقاها مختلف رؤساء الوفود، مواد وقائعية وأدوات تحليلية وسعت وعمقت فهمنا لهذا الوباء الدولي. لذلك فإن هذه الدورة تعطينا الأمل في تنوير جهودنا في عملية الاهتداء إلى حلول لمشكلة تؤثر تأثيرا سيئا جدا على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية.

وبالرغم من أن الجريمة المنظمة في جنوب أفريقيا ما زالت محدودة في مستوى تنظيمها، فإن إعادة دمج بلدنا في "القرية العالمية" زادت من إمكانات ارتباط المجرمين المحليين بالعناصر التي كانت لفترة طويلة محور البعد عبر الوطني للجريمة المنظمة.

وقد وجد تجار المخدرات أن جنوب أفريقيا هي أحد البلدان التي توفر لهم بيئة مناسبة للقيام بأنشطتهم الإجرامية. فحولوا وسائل تجارتنا الدولية، مثل الاتصالات الدولية والتمويل، إلى أدوات لتحقيق أرباح غير مشروعة. وتسببوا في تدفق المخدرات بين بلدان تقع في منطقة الجنوب الأفريقي وبلدان خارجها. وهكذا جروا بلدنا إلى الشبكة المتزايدة التعقيد لنقاط العبور التي تتدفق من خلالها المنتجات والأرباح غير المشروعة.

والدليل على ذلك أن زهاء ٣٠٠ مواطن من مواطني جنوب أفريقيا محتجزون الآن إما كمتهمين أو كأشخاص يقضون عقوبة السجن عن جرائم مرتبطة بالمخدرات في أمريكا اللاتينية وأوروبا، وفي بلدان أفريقية أخرى.

ونرى أنه من الحيوي أن تستند كل استجاباتنا، على جميع المستويات، إلى خطة أساسية.

وقد وقعنا على بروتوكول مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المنطقة، وذلك جنبا إلى جنب مع سائر الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وما فتئت جنوب أفريقيا الجديدة، بعد مرور أربع سنوات ونصف على هذا البروتوكول، تعمل جاهدة لإعطاء معنى عملي لكل الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات. ونواصل استكمال تشريعاتنا لجعلها متماشية مع المعايير الدولية.

وتؤكد الاتجاهات على حقيقة أن فكرة الفصل الجغرافي القائم على تقسيم البلدان أو حتى الأقاليم إلى مناطق للزراعة ومناطق للإنتاج ومناطق للاستهلاك لا تقوم على أساس واقع موضوعي. ففي الواقع إن المشكلة تفرض نفسها بطريقة تستدعي تدخلا من النوع الذي تقترحه لجنة المخدرات، أي باتخاذ مجموعة من التدابير المتوازنة، وهذه ستكون أكثر فعالية من حيث أنها تترجم إلى واقع ملموس حلمنا في تحقيق انحسار كبير لوباء إساءة استعمال المخدرات، إن لم يكن تحقيق القضاء المبرم على هذا الوباء بحلول سنة ٢٠٠٨. ولهذا فإننا نؤيد تأييدا كاملا مجموعة الترتيبات المعروضة على الجمعية.

والصورة الاجتماعية لبلداننا حافلة بملايين الناس الذي أثقلت كاهلهم أعباء المعاناة. إذ أن إدمانهم على المخدرات دمر صحتهم وجعلهم غير قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم ودفعهم إلى القيام بأنشطة إجرامية لدفع تكاليف عادتهم المكلفة.

ومن نافلة القول إن هذه المشكلة من مشاكل الصحة العامة تضع على كاهلنا أعباء مالية ضخمة تستنزف اقتصاداتنا. لذلك من المهم جدا التشديد على الأثر المفيد لهذا النهج الذي يضع هؤلاء الضحايا في محور اهتمامنا.

وقد حددنا إعادة سيادة القانون بوصفها عنصرا لازما في معادلة عملية التغيير التي تجري الآن في بلدنا. والواقع أن هذا التحدي يواجه أيضا بلدانا أخرى تمر بمراحل انتقالية مماثلة.

بيد أن مشكلة الاتجار بالمخدرات لا تزال تبقي قطاعات كبيرة من سكاننا خارج النظام القانوني. فاستهلاك المخدرات وزراعتها يخلقان شرائح من السكان تضعف أمام تهديد وإرهاب القوى الخارجة على القانون. هذه هي جيوب من المجموعات المهمشة التي تضعف أمام القوى الخارجة على القانون وتصبح معتمدة عليها.

وربما تكون حدة هذه المشكلة أكبر في الديمقراطيات الحديثة منها في الديمقراطيات الراسخة. ولهذا السبب فإننا نرحب بالالتزام الذي أعرب عنه عدد من البلدان المانحة بزيادة تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وهذه الموارد متى ما وضعت تحت تصرف هذا المكتب فإنها ستعزز قدرة هذا المكتب على إعطاء وكالات إنفاذ القانون، وخاصة في البلدان النامية، هيبة وكفاءة تتناسب مع العدو الذي نحاربه.

إن ضخامة تحدي التغيير في بلدنا تستتبع توفير الضرورات الأساسية لحياة الإنسان، مثل توفير السكن اللائق والكتب المدرسية لكل تلميذ وسرير في المستشفى لكل مريض ورواتب تقاعدية شهرية للمسنين. وقد تعين علينا الاعتماد على قاعدة موارد محدودة لتلبية هذه الاحتياجات الأساسية لأبناء شعبنا. غير أننا ندرك إدراكا

تاما ضرورة إيلاء أهمية متساوية لتوجيه الموارد صوب معالجة الآثار المدمرة لوباء المخدرات.

وقد قررت حكومة جنوب أفريقيا أن تزيد تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وهذه البادرة تعبير عن قوة عزمنا وتصميمنا على شن الحرب على المجرمين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة للسيد مارتن بلينغا - إيبوتو، رئيس وفد الكاميرون.

السيد بلينغا إيبوتو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): خلال هذه السنة التي توافق الذكرى السنوية الخمسين لإعلان حقوق الإنسان، كان ملائما أن تقرر الجمعية العامة عقد هذه الدورة المكرسة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك.

وهل هناك حق من الحقوق الأساسية أهم من الحق في الحياة وفي الكرامة؟ فالمخدرات انتهاك لهذا الحق الأعز. فهي تهدد حرية الشباب ونموهم. ومن ثم فهي تهدد أساس المجتمع نفسه.

إن العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلاء عواقب فادحة ومثيرة للقلق بوجه خاص. فصحة أعداد متزايدة من الشباب الأصغر والأصغر سنا تتعرض للضرر على نحو لا يمكن إصلاحه. ويتمزق نسيج الأسرة. وتنتشر الجريمة بكل أشكالها وظواهرها. وتفسد الاقتصادات بتدفقات مالية ذات مصادر مشبوهة تحمل في داخلها بذور زعزعة الاستقرار. وتحكم قوى الظلام قبضتها الشريرة على البلدان والحكومات وتزداد انتشارا كل يوم.

واليوم، أصبحت كل مناطق العالم متأثرة بهذا الشر الذي ينتشر باطراد. ومن الجلي أنه يجب علينا جميعا أن نتصرف. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يقوم المجتمع الدولي بعمل عالمي متضافر وحاسم. ولا بد لهذا العمل أن يتصدى للأسباب مثلما يتصدى للنتائج. ويجب أن يتجاوز القمع ليعنى أكثر فأكثر بالوقاية.

وماهي الفائدة من ملاحقة موزعي المخدرات إذا ترك كبار المنتجين ينعمون بالازدهار، وإذا سمح للشبكات الضخمة من الشركات الوهمية والمصارف الشبيهة بمؤسسات المافيا بأن تحتفظ بمكاسبها ذات المصادر غير الشريفة، وإذا لم يترك للفلاحين خيار سوى العيش من زراعة الخشخاش؟

إن النجاح في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك يعتمد على مراعاتنا لجميع هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، يعتمد النجاح على التصميم الحقيقي للمجتمع الدولي على بذل الجهد اللازم للنجاح.

وفي هذا الصدد، فإن بلدي، الذي انضم بالفعل إلى صكوك دولية متعددة متعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، يؤيد جهود الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن نرى ضرورة تكثيف هذه الجهود. وعلى نحو خاص، لا بد من زيادة المساعدة للبلدان النامية في عدد من المجالات، حيث أنها أكثر ضعفا من غيرها. وتشمل تلك المجالات تنفيذ برامج تعليم وتدريب وإعلام للشباب؛ وتعزيز الأنشطة التي تولد الدخل والعمالة للشباب؛ ووضع برامج التأهيل الاجتماعي لأطفال الشوارع والأحداث الجانحين؛ وتقديم المساعدة التقنية لخدمات الشرطة، لا سيما عن طريق التدريب على وسائل جديدة للكشف عن المخدرات والتحقيق؛ وتطوير محاصيل بديلة من أجل الفلاحين الذين يزرعون الخشخاش؛ وأخيرا تحديد أسعار أفضل لتلك المحاصيل البديلة في السوق الدولية.

وببذل الجهود في هذا المجال، وبالتصدي المباشر الحاسم لهذه المشاكل، سنحقق نتائج هامة في كفاحنا ضد إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

إن الكاميرون تنوي حماية شبابها. وقد وضعنا خطة عمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات تجمع بين الوقاية والقمع. وثمة لجنة مشتركة بين الوزارات، يرأسها وزير الصحة، مسؤولة عن متابعة أعمال الوقاية. وتعاقب قوانيننا بصرامة إنتاج المخدرات وتجارتها واستهلاكها وغسل أموال المخدرات.

الطبيعي إذا، أن تؤيد الكاميرون تأييدا تاما مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت بها الهيئة التحضيرية، والمعروضة علينا. ومن حقنا ونحن على مشارف القرن

الحادي والعشرين، أن نعقد الآمال على الإرادة السياسية والتصميم الثابتين لدولنا على تحقيق الأهداف التي تحددها هذه الوثائق الثلاث.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد الكاميرون على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سوتريوس زاخيوس، رئيس وفد قبرص.

السيد زاخيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن من دواعي سروري بوجه خاص أن أراكم، سيادة الرئيس، وأنتم تقودون مداولاتنا بما عرف عنكم من مقدرة.

إن وفدي، بوصفه عضوا منتسبا في الاتحاد الأوروبي، اشترك بالفعل في تأييد البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة، السيد جون برسكوت، باسم الاتحاد الأوروربي. إلا أنني أود أن أتناول بإيجاز عددا من القضايا التي نرى أن لها أهمية خاصة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشيد بجهود الأمم المتحدة ككل، وعلى وجه خاص، بجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد وفر البرنامج القيادة اللازمة على المستوى الدولي لاتباع مجموعة كبيرة من السياسات الرامية إلى معالجة مختلف جوانب مشكلة المخدرات في العالم بصورة شاملة.

ومن المتوقع أن تعيد الدورة الاستثنائية العشرين والوثائق المقرر اعتمادها تأكيد عزم المجتمع الدولي، وهو يقف على أعتاب الألفية الثالثة، على مواجهة مشكلة المخدرات وتوفير الدافع للعمل المطرد الذي يمثل التعاون الفعال على الصعيدين الدولي والوطني عنصره الأساسي.

بيد أن جهود المجتمع الدولي لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم نواجه الأسباب الجذرية للمشكلة. فمشاكل الفقر، والاختلالات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والبطالة، والحاجة إلى تخفيف عبء الديون، والنقص في فرص التعليم، والاستلاب الذي غالبا ما يسود في المجتمع الحضري، لا بد من التصدي لها بصورة عاجلة لتحاشي الانحدار إلى هوة إساءة استعمال المخدرات.

والعمل الفعال لخفض استهلاك المخدرات يجب أن ترافقه جهود على الصعيد الدولي لخفض إنتاج المحاصيل. فينبغي تقديم مساعدة فعلية للتنمية البديلة واستبدال المحاصيل، إلى جانب برامج تأهيل مدمني المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع. ومن الضروري كذلك أن يعزز باطراد التعاون فيما بيان أجهزة الشرطة والقضاء.

وبالرغم من أن بلدي، قبرص، يمثل مجتمعا خاليا نسبيا من المخدرات، فإن شبح تسرب المخدرات إلى ثقافتنا مسلط على رقابنا مثل سيف دمقليس. ولذا فإن قبرص وضعت بالفعل سياسة وطنية لمكافحة المخدرات تشمل حملة إعلامية تحمل رسالة إلى المواطنين مضمونها أن المخدرات تشكل خطرا قاتلا. ونحن عازمون على مواجهة هذه المسألة قبل أن تصبح مشكلة. وفي هذا الصدد، أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وتعاطيها، بغرض التنسيق وتقديم المشورة في الأمور المتعلقة بالوقاية والمعلومات.

وبوصفنا محطة رئيسية لإعادة الشحن في شرق البحر الأبيض المتوسط عند ملتقى الطرق بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، فإننا ندرك أنه يمكن أن تجري محاولات لنقل شحنات المخدرات المتوجهة إلى أوروبا عبر قبرص. ولذلك فإن الحكومة، بالتعاون مع بلدان أخرى، تتبع سياسة نشطة في الرقابة الجمركية. ومن العناصر الحيوية في هذه السياسة جهاز يتألف من ضباط الاتصال من ١٣ بلدا يقيمون في قبرص ويعملون بصورة وثيقة مع عناصر الشرطة والجمارك القبرصية بغية إحباط المحاولات الرامية إلى استخدام قبرص كنقطة عبور لشحنات المخدرات في طريقها إلى أوروبا.

ومن المجالات الأخرى التي تتبع فيها قبرص سياسة وقائية للحيلولة دون استخدام بلدنا من جانب كارتيلات المخدرات، غسل الأموال، وهو مجال تركز فيه الأمم المتحدة والعديد من الحكومات جهودها. وقد حظيت جهود حكومتي فعلا بالتقدير على الصعيد العالمي. فكما ورد في تقرير صدر حديثا من وزارة الخارجية الأمريكية،

"كانت الحكومة القبرصية نشطة للغاية في عام ١٩٩٧ في جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام تشريعها الصادر في عام ١٩٩٦ لمكافحة غسل الأموال".

(تقرير الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات ١٩٩٧).

وبالمثل فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، المؤرخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، والمعنون "الملاذات المالية الآمنة، وسرية المصارف، وغسل الأموال" يشير إلى أن قبرص

"قـــد عززت إطارها التنظيمي وزادت من قدرتها على الرقابة المالية".

إن هذه الإشارات تنصف جهود حكومتي المتضافرة التي تشمل إنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال، وتشهد بتصميمنا على منع استخدام قطاع الخدمات المالية الواسع في قبرص لغسل الأموال المتأتية من أنشطة غير قانونية. والنمـــوذج الذي ضربته قبرص يثبت أنه بتوفر العزيمة والتعاون الدولـــي، يمكن لمركز خارجي مزدهر مثل مركزنا أن يكون في طليعة الجهود الدولية لمكافحة المخدرات وغسل الأموال.

وقبرص، الدولة التي تتقيد بالقانون وتحترم التزاماتها الدولية، صادقت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن استعمال المخدرات والاتجار بها، بما في ذلك الاتفاقية المعلم، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

إلا أن حكومة الجمهورية، لسوء الطالع، قد حيل بينها وبين الوفاء بالتزاماتها على أراضيها كافة، نتيجة للتقسيم الـــذي فـــرض على الجزيرة. وفي المنطقة الواقعة حاليا خـــارج نطـاق سيطرة الحكومة، ترد تقارير عن أنشطة إجرامية خطيرة.

وما من أمة، كبيرة كانت أو صغيرة، غنية أو فقيرة، محصنـــة ضـــد الأخطار التي يمثلها انتشار المخدرات. ولا يمكن لجهودنا أن تثمر إلا من خلال المثابرة والتعاون الفعال من جانب المجتمع الدولي، الذي يجب أن يشمر عن ساعد الجد وألا يتهاون أبدا. وهذه الدورة الاستثنائية، كما يدل حضور عـــدد كبير من رؤساء الدول، تمثل فرصة تاريخية للمضي قدما بهذا العمل إلى الأمام. وأنا على يقين من أنه بتضافر جهود جميع الدول ستتم في نهاية المطاف السيطرة على هذا الخطر الذي يتهدد البشرية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد قبرص على بيانه.

أعطـــي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحمن عبد الله العوضي، رئيس اللجنة الكويتية للوقاية من المخدرات.

السيد العوضي (الكويت): استهل كلمتي بتهنئة السيد الرئيس، وباســـم وفد بلادي أتقدم إليه بالدعاء بالتوفيق لإدارة أعمال هذه الدورة.

كما أتقدم بالشكر إلى السيد أرلاتشي على جهوده الطيبة التي يبذلهـــا في إدارة أنشطة الأمم المتحدة المختلفة في مجال مكافحة المخدرات. وأتقدم بالشكر الجزيل إلى هيئة الأمم المتحدة على هذه البادرة الجيدة التي تعبر عن صدق اهتمام العالم بقضية أصبحت تشغل الإنسان في هذا العصر.

لقد أصبح تعاطـــي المخدرات خطرا جسيما يهدد البشرية ويؤثر بصفة خاصة على الشباب الذين يقعون في شرك مروجي هذه الآفة القاتلة.

ومثل هذا التمادي من قبل الشباب في طرق أبواب الملذات بصورة عامة، والمخدرات بصورة خاصة، يؤكد على الخواء الروحي الذي تعاني منه البشرية في عالمنا الحاضر، حيث أن الانغماس في الماديات قد سلب الإنسان ذلك البُعد الروحي الذي يميزه عن باقي مخلوقات الله.

فالنضـــال عام، والقضية مشتركة تقع على عاتق المجتمـــع بأسره، ويتحمل مسؤوليته الأسرة وجميع أفراد الشعب. ويجب أن يرافق ذلك حشد كافة الجهود والإمكانات المالية والإعلامية والتربوية للقضاء على آفة انتشار المخدرات. كمـــا أن التعاون الدولي في إطار القرارات التي ستتخذها هذه الدورة الاستثنائية سوف يكون لها دور هام وقاعدة فعالة، ويتطلب ذلك تعزيز الجهود الدولية وتضافرهـــا وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات التي تعتبر الأسس اللازمة التي تساعد المجتمع الدولي على القضاء على هذه الآفة.

وتولي دولة الكويت اهتماما خاصا لهذا الموضوع. فقد أدركت منذ الخمسينات خطورة مشكلة المخدرات، فتم إنشاء مكتب مكافحة المخدرات ثم تطور هذا المكتب وتم تزويده بعدد كبير من الأجهزة والأفراد. وتم تحويله

في عام ١٩٧٦ إلى إدارة لمكافحة المخدرات، تحال إليها جميع القضايا المتعلقة بالمخدرات. كما أن قانون الجزاء لعام ١٩٦٠ يشمل عقوبات للأشخاص في حالتي الاتجار والتعاطي أو تسهيل تعاطي المخدرات وأعقبه صدور قانون حول المعاقبة على الاتجار في العقاقير المخدرة واستعمالها في الكويت. وقد ألحق بجدول بالعقاقير المخدرة. ثم صدر القانون ٨٤ لعام ١٩٨٧ بشأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار بها. وهذا القانون يعتبر من القوانين المتقدمة جدا لأنه لا ينظر إلى المتعاطي بصفته الإجرامية بل يعتبره مريضا ويعطيه الفرصة للتقدم بشخصه أو من قِبل ذويه إلى المؤسسة العلاجية، حيث يتلقى العلاج اللازم دون أن تسجل عليه سابقة إجرامية. وبعد فترة العلاج يسمح له بالعودة إلى المجتمع. وإذا لم يلتزم وأصر على العودة إلى التعاطي فعندها يتعرض للمساءلة القانونية التي تتم بالتنسيق بين المركز العلاجي والمؤسسات العقابية.

أما بالنسبة للمجرمين والمتاجرين بهذه العقاقير المخدرة فإن العقوبة تكون شديدة جدا، فتصل إلى الإعدام إذا لم يرتدع بالجزاءات المختلفة حسب جريمته. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ صدر مرسوم أميري يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتتولى اللجنة رسم السياسة العامة لمكافحة المخدرات بما يكفل التنسيق والتعاون وتنظيم الجهود الرسمية والأهلية في هذا المجال، واقتراح الخطط والبرامج التنفيذية لهذه السياسة ومتابعة تنفيذها وتقييمها على المستوى الوقائي والعلاجي. كما تعمل اللجنة على توعية الرأي العام والتعبئة الشعبية في مجال مكافحة المخدرات والتعاون مع أجهزة الإعلام.

وإذا كانت الجهود الحكومية قد قطعت شوطا كبيرا في مجال مكافحة المخدرات، فإن الجهود الشعبية في الكويت تلعب دورا كبيرا أيضا ولدينا الكثير من جمعيات النفع العام التي تحاول من خلال أنشطتها الاجتماعية المختلفة التصدي لظاهرة المخدرات. حتى أن بعضها قد تمكنت من تكوين فرق مختصة تتولى رعاية وعلاج المدمنين. وبجانب ذلك هناك لجنة مختصة تضم ممثلين عن جمعيات النفع العام وتضم أيضا أشخاصا من قبل الحكومة. وتمكنت هذه اللجنة من عقد عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية شارك فيها العديد من الخبراء المختصين في مجال مكافحة المخدرات، وآخرها المؤتمر العالمي الأول حول دور الدين والأسرة في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات.

وإن بلادي، إيمانا منها بأهمية العمل الجماعي وبأن مسؤولية مكافحة المخدرات مسؤولية جماعية إقليمية ودولية فقد صدقت بمقتضى القانون رقم ٦ لعام ١٩٩٥ على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، في الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بمدينة الدار البيضاء. وكان هذا التجمع، بقيادة سمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية وحقق الكثير من الانجازات في مجال حماية الإنسان العربي من تعاطي المخدرات. أما على المستوى الدولي فقد وقّعت الكويت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة المخدرات.

إن بلادي تنظر بارتياح إلى الجهود الدولية المبذولة على المستوى الإقليمي والدولي وتقدر النشاط المتميز الذي يبذله مكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات، والجهد الكبير الذي يقوم به، كما ذكرت، السيد بينو أرلاشي، مساعد الأمين العام في هذا المجال. ونؤكد على ضرورة التشديد أيضا على عدم التساهل فيما يتردد حول تخفيض العقوبات على بعض المواد المخدرة كالحشيش، لأن مثل هذا الأمر يغري الشباب على طريق ودرب الإدمان.

ورغم هذه الجهود كلها نجد أن قضية المخدرات ستظل قضية الإنسان الذي عليه تعتمد جميع الجهود، ومن دون تحصينه بشحنة إيمانية تضيئ له الطريق على درب خشية الله سيبقى هذا الإنسان أسير غرائزه وعرضة للغواية الشيطانية التي تتربص به في حياته اليومية. وإننا لعلى يقين من أن الجهود التي تبذل سيكتب لها النجاح بإذن الله إذا ما توافرت الإرادة السياسية الصادقة والقادرة على التصدي لظاهرة المخدرات.

إن اجتماعنا هذا، باعثه وغايته أن تتشابك أيدي البشرية لخير المجتمع الإنساني؛ ويكفي الدليل على ذلك أنه يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة، صوت العالم أجمع، ونرجو له التوفيق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس لجنة الوقاية من المخدرات بالكويت على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماتيا مولومبا سيماكولا كيوانوكا، رئيس وفد أوغندا.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد أوغندا أتشرف بمخاطبة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وتتقدم أوغندا بالتهنئة إلى السيد هنادي أودوفنكو على رئاسة هذه الدورة التاريخية. ونشاط الآراء التي أعربت عنها زمبابوي باسم منظمة الوحدة الأفريقية، وإندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونرحب بالمثل بكل البيانات التي تم الإدلاء بها حتى الآن.

إن هذه الدورة العشرين تعقد في وقت يحق لنا فيه التفاؤل بشأن المستقبل. فالمناخ الدولي اليوم، بوجه عام، أكثر تعاونا من الناحية السياسية - بعد أن خلا من الانقسامات في الأيديولوجيات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. ولذا ينبغي أن تكون هذه الدورة نقطة تحول للعالم كي يمضي قُدما بقوة متجددة في مكافحة المخدرات ووضع استراتيجية تطلعية للقرن الحادي والعشرين.

إن مشكلة المخدرات متعددة الأبعاد. وهي متشعبة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والجغرافية، وهي السبب في الجريمة والعنف؛ تقوض الحكومات وتفسد القادة. وفي الماضي كانت البلدان الصناعية الغنية هي وحدها التي تنفق مبالغ طائلة من ميزانياتها السنوية على تعزيز دورياتها الحدودية ووكالاتها لإنفاذ القوانين ونظمها القضائية، كما تنفق على برامجها للرعاية الصحية بسبب مشكلة المخدرات.

أما اليوم فإن المشكلة عالمية النطاق وتكاليفها الباهظة فعلا آخذة في التزايد. ولأن هذه المشكلة متعددة الأبعاد يجب أن تكون الاستراتيجيات التي نستنبطها والحلول التي نوصي بها ونضعها متعددة الأبعاد بالمثل وعملية.

وهناك صلة تعاضدية بين الفقر والمخدرات. ويوصي وفد أوغندا بالتصدي لمشكلة المخدرات على ثلاث جبهات محددة على الأقل هي: الوقاية مع تركيز على التنمية؛ والوقاية مع تركيز على المنتجين؛ والوقاية مع تركيز على المتعاطين.

ويجب أن تكون الاستراتيجيات والحلول المتعددة الأبعاد أكثر تركيزا من أي وقت مضى على هذه الصلة بين المخدرات والتخلف والفقر. ونحن بحاجة إلى اتباع نُهج ابتكارية تعالج مشاكل الأحياء الداخلية المتآكلة من المدن والبطالة المتزايدة وخاصة في صفوف الشباب. وعلينا أن نعالج مشاكل العدد المتنامي من أطفال الشوارع في مدننا، وافتقارهم إلى الحصول على التعليم، والاكتظاظ الحضري، وانهيار سلطة الأبوين ونفوذ الأسرة على الأطفال والشباب. لذا فإن التنمية الاقتصادية المستدامة، التي توفر المهارات، والوظائف، وكذلك المواصلات البرية من أجل فتح المناطق الريفية، تعتبر استراتيجية لازمة. ويحتاج القطاع الريفي الزراعي إلى التنويع حتى تتاح لأولئك الذين يزرعون خشخاش الأفيون محاصيل نقدية بديلة.

ورغم أننا نوافق بالتحديد على أن تدابير إنفاذ القوانين ضرورة مطلقة في كل مرحلة من مراحل دورة المخدرات فإننا نود أن ينصب تشديد مماثل على برامج التنمية البديلة التي ينبغي باختصار: أن تساهم في إتاحة فرص اجتماعية واقتصادية مستدامة؛ وأن تُربط بالتخطيط الإنمائي الوطني لكفالة الإدماج السياسي والاقتصادي المستدام لتلك المناطق المنخرطة اليوم في الزراعة غير المشروعة؛ وأن تكون متكيفة مع الأوضاع السائدة في كل منطقة؛ وأن تستند إلى نهج المشاركة المجتمعية الذي يقوم على المعارف والمهارات والمصالح والحاجات المحلية؛ وأن تساهم في تعزيز القيم الديمقراطية التي تشجع المشاركة المجتمعية وتطوير ثقافة مدنية ترفض الزراعة غير المشروعة؛ وأن تقيم مؤسسات محلية قابلة للدوام؛ وأن تعمل على تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في عملية التنمية؛ وأن تطبق تدابير خفض الطلب المناسبة حيث توجد مشاكل إساءة استعمال المخدرات.

وأنتقل الآن إلى الموضوع الهام جدا، موضوع المخدرات والأسرة. لقد أظهرت البحوث من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها باستمرار أن الأسر المتماسكة تحمي الشباب من خطر إساءة استعمال المخدرات. وأظهرت البحوث كذلك أن الحياة الأسرية غير المتماسكة، أكثر من الفقر، هي من أهم العوامل التي تدفع الأفراد الشباب إلى تعاطي المخدرات، ذلك أن ضغوط

الأنداد السلبية تتضاعف قوتها عندما يتنازل الوالدان عن دورهما التقليدي الإشرافي.

ولهذا السبب فإننا ندعو الأمين العام إلى أن يجند منظومة الأمم المتحدة للاستجابة بالموارد للدعوات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة لإيلاء اهتمام للأسرة ولدورها في حماية الأبناء الصغار.

إن الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء لم تشهد بعد إساءة استعمال أو إنتاج المخدرات غير المشروعة، مثل الكوكايين والهيروين، على نطاق واسع، أو على الأقل بمثل المدى الذي خبرته مناطق أخرى. ومع ذلك فإن هناك أدلة توحي بأن الحالة آخذة في التحول إلى الأسوأ نتيجة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لاستعمال المنطقة كمنطقة عبور للمخدرات غير المشروعة المتوجهة إلى أجزاء أخرى من العالم.

لقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية على المخدرات، بتعاون نشط من الحكومات الأفريقية على مدى السنة الماضية، بدراسة لتقصي الحقائق بهدف اختبار مناعة الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء إزاء إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. وتعرب أوغندا عن تأييدها لهذه الجهود وتشكر البرنامج على تنظيمه جلسة إحاطة إعلامية في الأمم المتحدة في أيار/مايو من هذا العام لإبراز مشكلة المخدرات المتنامية في أفريقيا. كما أننا نشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإبرازه الرابطة بين المخدرات والتنمية.

لقد اعتمدت أوغندا، من خلال دستورها الجديد لعام ١٩٩٧، إعلانا سياسيا تعهدت فيه ببذل قصاراها لتفكيك تنظيمات الاتجار بالمخدرات وخفض الطلب على المخدرات ومكافحة عرضها غير المشروع.

وتتفق أوغندا مع كل المتكلمين السابقين في هذه المناقشة الجارية في الدورة الاستثنائية على أن أي حل دائم لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات يجب أن يشمل كل تشعباتها، بما في ذلك زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. أما اعتماد التدابير الجزئية أو القصيرة الأجل، سواء اشتملت أو لم تشتمل على خيارات عسكرية، ولن يحقق شيئا يذكر في معالجة الحالة الراهنة.

وختاما فإننا نحث المجتمع الدولي على دعم التدابير الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على الصعد الإقليمي والأقاليمي والعالمي. ونحن نؤيد كل الولايات التشريعية الحالية التي تشدد على دور الأمم المتحدة التي نطلب إليها أن تساعد وتعزز القدرات الوطنية، ولا سيما قدرات البلدان النامية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد أوغندا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد ألكس رين، رئيس وفد بلجيكا.

السيد رين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كان السيد جان لوك ديانيه، رئيس الوزراء، يود أن يدلي بهذا البيان بنفسه. لكن تعيَّن عليه أن يعتذر لأسباب خارجة عن إرادته، لذلك فإنني أتكلم نيابة عنه.

إن آفة المخدرات، كما قال نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة في بيانه نيابة عن الاتحاد الأوروبي - ونحن نؤيد ذلك البيان - يمكن أن تحطم حياة الناس والمجتمعات. فهي لا تعرف الحدود فيما بين الدول وتقتضي منا أن نتصدى لها في تضامن مشترك.

ونحن نجتمع اليوم هنا لكي نعرب عن عزمنا على القيام بهذا معا. وما فتئنا نلمس منذ عدة أعوام شعورا متزايدا في المجتمع الدولي بضرورة تحسين التعاون الدولي فيما يتصل بمشكلة المخدرات. وتظهر التطورات الأخيرة في الحالة الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تقاربا متزايدا بين مصالح البلدان الصناعية والبلدان النامية، بما في ذلك في مجال المخدرات. ومع أننا درجنا على تقسيم العالم إلى بلدان منتجة للمخدرات وبلدان مستهلكة لها، فإن نفس المشاكل تواجه اليوم جميع البلدان، في الشمال والجنوب على السواء. وبالتالي نشأ وعي بأنه يوجد اعتماد متبادل واسع جدا بين الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

لقد دخلنا عصر المسؤولية المشتركة. ولا يخالجنا شك في أن الأمم المتحدة، بحكم طبيعتها العالمية، تسهم إسهاما كبيرا في هذا النهج الأكثر توازنا من مشاكل المخدرات في بعدها الدولي. وتجد الأمم المتحدة نفسها الآن في موقف صعب، إذ تواجه التحدي المتمثل في

استنباط تدابير واقعية محددة لمكافحة المخدرات على نحو فعال. على أن جهود الإصلاح التي تبذل حاليا في الأمم المتحدة لا بد وأن تعزز طابعها التنفيذي.

ويضطلع الأمين العام بدور أساسي ونشط في هذه العملية.

وتؤيد بلجيكا تأكيد الارتباط بين المخدرات والجريمة، كما حدد في فيينا، وترحب بالدافع الإيجابي الذي منحه السيد بينو أرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لتعزيز آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وتجديد تمويلها.

إن الإعلان السياسي الذي نحن على وشك اعتماده يمثّل أداة ممتازة بالنسبة إلى بلجيكا لتحقيق ما حددته لنفسها من أهداف لهذه الدورة الاستثنائية. ويستند نص الإعلان إلى نهج متوازن بين الاستراتيجيات الوطنية والدولية المتكاملة. فهو لا يكتفي بتناول مسألة عرض المخدرات بل يتناول أيضا الاتجار بها والجوانب ذات الصلة مثل الجريمة المنظمة الدولية وغسل الأموال. وتكمن قوة النص في التواريخ المحددة التي يضعها، والتي يجب على الدول الأعضاء أن توافق على الالتزام بها. وقد أولي اهتمام خاص لعام ٢٠٠٣، الذي حدد كموعد مستهدف ينبغي لنا بحلوله أن نكون قد قمنا بتعزيز برامجنا الوطنية لخفض العرض وقمنا بالبت في أمر تشريع مصمم خصيصا للرقابة الفعالة على المنشطات الأمفيتامينية. وأيضا ينبغي لنا جميعنا أن نكون قد اتخذنا، قبل حلول ذلك التاريخ، خطوات فعالة لمكافحة غسل الأموال.

أما عام ٢٠٠٨ التاريخ المستهدف الآخر فلا يقل عن ذلك طموحا. وتتعهد بلجيكا بالمساهمة في الجهود الدولية من أجل التنمية البديلة، التي نؤيدها تماما. بيد أن مجرد الإدلاء ببيانات بشأن ما ينبغي فعله في العقد القادم ليس كافيا. فالالتزامات السياسية التي سنكون قد أعلناها عقب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تستتبع أيضا القيام بأعمال ملموسة. وينبغي لهذه الأعمال أن تقوم على أسس صلبة، مما يتيح لنا الاستفادة القصوى من الامكانيات التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، لا سيما عن طريق تحسين مركزيهما وتعزيز التنسيق بينهما داخل إطار منظومة الأمم المتحدة.

وما انفكت بلجيكا تعتبر اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات - وكلها صادق عليها بلدي ونفذها بدقة صكوكا ضرورية للغاية. ولكن لا بد لنا أن نلاحظ، للأسف، أن الدول الأعضاء لم تنفذ جميعها كل ما ورد فيها من التدابير المتاحة لنا لمكافحة ومراقبة المخدرات. وفي هذا الصدد فإن أهمية هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أهمية مزدوجة: أولا، لتشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها على أن تنفذ، بدون تحفظ، نصوص تلك الاتفاقيات العالمية؛ وأيضا لاتخاذ خطوة إلى الأمام وإيصال رسالة واضحة إلى الرأي العام العالمي هي: أن المخدرات والإدمان عليها ليست ظواهر لا يمكن التخلص منها. وأن الدول المجتمعة هنا اليوم في الأمم المتحدة قررت مرة أخرى مكافحة المخدرات على جميع الأصعدة وبجميع جوانبها.

وفيما يتعلق ببلدي، فإن حيازة المخدرات غير المشروعة تظل أمرا يعاقب عليه القانون الجنائي. وينبغي لنا أن نستمر في اعتبار عدم تعاطي المخدرات كمبدأ أساسي.

وبغية تكييف سياساتنا وتوحيدها بشأن بيع المخدرات وحيازتها، وضعنا مؤخرا مبادئ توجيهية تفرق للمرة الأولى بين القنب ومشتقاته والمخدرات غير المشروعة الأخرى. ووضع ذلك التفريق وفقا لمستوى الخطر الذي يسببه المنتج على الصحة الجسدية والعقلية.

ومنحت أعلى أولوية لمعاقبة جرائم المخدرات التي ترتكب في ظروف مشددة، مثل الجرائم التي ترتكب، على سبيل المثال، عندما يكون الطرف المذنب جزءا من مجموعة تبيع المخدرات أو أن يكون رئيسا لمجموعة من هذا القبيل؛ أو عندما ترتكب الجريمة ضد قاصر؛ أو عندما يسبب استعمال المخدر لشخص آخر مرضا يبدو علاجه مستعصيا، أو عجزا دائما عن العمل، أو فقدا كاملا للقدرة على استخدام عضو من أعضاء جسده، أو تشويه خطير، أو أن يفضي إلى وفاته.

وبالإضافة إلى انتهاج سياسة صارمة ومتسقة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات وسياسة مصممة بفعالية لمكافحة استهلاك المخدرات، ينبغي لنا أيضا أن نتخذ موقفا أكثر تفهما عند تناول المشاكل التي يعيشها مدمنو المخدرات وآباؤهم وأمهاتهم وأسرهم. إن العقوبة القانونية لإساءة استعمال المخدرات، كما ترد في المبادئ التوجيهية الجديدة، تعتمد صراحة على المبدأ التالي، وهو

أنه ليس من الممكن ولا من المستحب أن تكون العدالة هي القاعدة الاجتماعية الوحيدة. وينبغي أن يتسنى لمتعاطي المخدرات أن يستفيدوا أولا وقبل كل شيء من طائفة واسعة من الخدمات الموجهة لعلاج الإدمان على المخدرات.

ولا بد لنا أن نتجنب إنشاء حالة يسجن فيها مدمنو المخدرات الذين لم يرتكبوا جرما سوى حيازتهم لها. وينبغي أن يكون النهج العقابي، وعلى وجه أكثر تحديدا عقوبة السجن، الخطوة الأخيرة في محاولة حل مشكلة تعاطي المخدرات غير المشروعة.

وأخيرا ينبغي أيضا أن نشير إلى أنه قد أنشئت آلية وقائية للحيلولة دون استخدام النظام المالي البلجيكي من أجل أغراض غسل الأموال. وتكمل تلك الآلية ما سبقها من تشريعات جنائية في ذلك الصدد.

إن لمشكلة المخدرات أبعادا عديدة. فهي تهدد مجتمعاتنا وأطفالنا. إلا أن لدينا معا القوة لحشد الإرادة المشتركة لمكافحتها. ويجب أن نتخذ خطوات لكفالة القضاء عليها في يوم من الأيام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد بلجيكا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ديفيد روباديري، رئيس وفد ملاوي.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، في نهاية مداولات اليوم، أن أشيد بالرئيس هنادي أودوفنكو، الذي انتخب ليقودنا في هذا الوقت الهام للغاية لنناقش قضايا تتجاوز مجرد استعراض العضلات - الذي يفعله من يملكون تلك العضلات - لنتطرق أيضا إلى قضايا اجتماعية تهم عددا منا على نحو أكبر. ونحن نشعر بالامتنان له لأنه قادنا على امتداد هذا العام ليبلغ بنا اجتماع القمة هذا، الذي آمل في أن يكون تتويجا لفهمنا لسبب أهمية الأمم المتحدة بالنسبة إلى جميع الدول كبيرها وصغيرها.

إن مشكلة المخدرات، كما نعلم جميعا، لها تاريخ طويل لا يضاهيه إلا عمل الأمم المتحدة الذي يتصف بالعزيمة والإصرار، وجهد عصبة الأمم في وضع المعايير قبلها. ويشيد وفد بلادي إشادة خاصة بالدور المركزي والمحوري الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة، ولا تزال تضطلع به، في هذا المجال. إن هذه الدورة الاستثنائية، التي تأتي بعد اعتماد أحد أهم الصكوك في مجال التعاون الدولي بعشرة أعوام - أي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ - تمثّل فرصة واضحة لتقييم إنجازاتنا وإخفاقاتنا ولتجديد التزامنا بالعمل معا في تضافر لمكافحة مشكلة المخدرات.

ورغم أن المنتقدين شككوا في جدوى السياسات والتدخلات العامة التي اتبعت أحيانا في مجال المخدرات، فإن الخطر الكبير الذي تمثله المخدرات بالنسبة للنسيج الاجتماعي في مجتمعاتنا قد أقر به على نطاق واسع منذ أمد بعيد. وقد تكلم العديد من زعماء الدول بالأمس واليوم - الزعيم تلو الآخر - وقدموا وصفا واضحا للكيفية التي أثّرت بها مشكلة المخدرات على مجتمعاتهم. وبالفعل، فإن الخلاصة النهائية هي ما يلي: لا يوجد مجتمع لم يتاثر سلبيا، بطريقة أو بأخرى، بهذا الخطر.

وملاوي، البلد الذي أمثّله، ليس استثناء من ذلك. إن بلادي أساسا بلد منتج للقنب. وكشفت الاتجاهات الأخيرة عن زيادة في الاستهلاك وفي الاتجار. كما أننا أصبحنا بلدا لعبور المخدرات والمؤثرات العقلية القوية التأثير. والتمييز التقليدي الدقيق بين البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة لم تعد له أية أهمية بالنسبة لنا. والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذه التطورات تظهر في ترك الدراسة في سن مبكرة بين الشباب، وزيادة السرقات، والضغوط على الهياكل الاجتماعية الأخرى للحياة اليومية. وبالرغم من أننا أنشأنا الإطار القانوني والمؤسسي اللازم، فإننا ندرك أنها مشكلة لا نستطيع أن ننجح في مكافحتها وحدنا.

وملاوي طرف في جميع الصكوك الدولية الهامة في هذا المجال، بما في ذلك اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وقد نقحت مؤخرا قوانين المخدرات في ملاوي لكي تنص على عقوبات مشددة على الاتجار بالمخدرات. أما على الصعيد المؤسسي فللشرطة وحدة خاصة تتصدى لقضايا المخدرات. وهناك أيضا لجنة مشتركة بين الوزارات تسدي النصح للحكومة في مسائل السياسة العامة المتعلقة بهذا الجانب. وأنشأت الحكومة مؤخرا صندوقا لتشجيع

التعاون بين الجمهور والشرطة. والاستجابة التي لقيها هذا المشروع حتى الآن مشجعة للغاية وأدت إلى زيادة في حالات إلقاء القبض على المجرمين.

أما في جانب خفض العرض، فإن الشرطة بالرغم من محدودية مواردها المالية وقدراتها، قامت بعمليات إبادة للمحاصيل، ومستخدمة في كثير من الأحيان وسائل باهظة التكاليف بسبب الطبيعة الوعرة للمناطق التي يزرع فيها القنب. ونحن في قيامنا بذلك، كمثل من يحاول خفض أعداد الأفيال حتى لا تصاد بغرض الحصول على أنيابها. وهذا هو الحال أيضا مع القنب، لمن في وسعهم القضاء عليه.

وتمثّل التوعية العامة وبرامج إعادة التأهيل تحديات تحاول الحكومات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية أن تواجهها. وقد عززت ملاوي تعاونها على الصعيد الإقليمي مع جميع دول المنطقة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في نيروبي - ولا سيما في مجال تقاسم المعلومات - وحققت نجاحا في عمليات التسليم المراقب.

وفي إطار المنطقة أيضا، فإن ملاوي وقّعت على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا يزال العمل جاريا للمصادقة على البروتوكول. كما أننا ننظر الآن في كيفية التصدي على نحو جماعي لمسألة غسل الأموال.

وهذا الموجز يبرهن بشكل واضح على توفر الإرادة السياسية والالتزام لدى حكومتنا بالمعالجة الكاملة لمشكلة المخدرات في البلد وفي المنطقة الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد البيان الذي ألقته زمبابوي نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية.

وبالرغم من كل القيود نحن واثقون من أننا بمساعدة المجتمع الدولي سنحقق النجاح في مساعينا. وفي هذا الصدد فإن ملاوي ترحب بتقرير لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية. والعمل الممتاز الذي حققته اللجنة سيُبقي بالتأكيد مكافحة مشكلة المخدرات بجوانبها المتعددة مدرجة في سلم أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي.

إن كون الوثائق المعروضة على الجمعية لا تتضمن أية أقواس معقوفة، لها مغزى - هو الدلالة على توفر العزيمة والالتزام - ينبغي ألا يغرب عن الأذهان. والنُهج المتبعة فيها شاملة ومتوازنة وتسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة. وملاوي تؤيد كل الصكوك المعتمدة على أساس المواضيع الستة التي تشكل التوجه الهام لهذه الدورة الاستثنائية ولجدول الأعمال في المستقبل. وحيث أننا سنبت في هذه الصكوك غدا، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن ملاوي لن تقصر في جهودها من أجل جعل نتائج هذه الدورة واقعا ملموسا. والوثائق التي سنشارك في اعتمادها ستشكل لنا استراتيجية عالمية تؤدي إلى جعل العالم خاليا من المخدرات في الألفية المقبلة.

ولكن، نظرا إلى أن عليَّ أن أتمنى للجمعية مساء طيبا بعد لحظات معدودة، اسمحوا لي أن أقتبس بيتا من الشاعر الويلزي ديلان توماس. وسأضيف إليه بيتا ثانيا من عندي، ولكنه سيكون ذا مغزى:

"لا تَسرِ هادئا في تلك الليلة الطيبة

بل اغضب ثائرا حتى مطلع الفجر الذي نسعى إليه."

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد ملاوي على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥.